ينفذها مركز الأبحاث الاقتصادية بالجامعة

دراسة شاملة عن سوق العمل في قطر

□ الدوحة - طه حسين:

يقوم المركز الوطني للأبحاث الاقتصادية بجامعة قطر بدراسة شاملة عن سوق العمل بدولة قطر.

وتشمل الدراسة التي تتم تحت اشراف الدكتور مختار متولي المنسق الأكاديمي للمركز وعميد كلية الادارة والاقتصاد تحديد أهم العوامل لانتشار البطالة بين المواطنين والمواطنات من جميع الفئات وما إذا كانت هذه العوامل ترجع إلى عدم توافر فرص عمل ملائمة بالقطاعات المختلفة بسبب عجزها عن خلق وظائف تستوعب طلب المواطنين على العمالة، أوتفضيل توظيف المتعاقدين أو احجام المواطنين عن شغل ماهو متوافر من وظائف كما تشمل الدراسة تحديد أسباب تفضيل المواطنين والمواطنات للعمل بالقطاع الحكومي وما إذا كان في امكان القطاع الخاص في المستقبل القريب توفير بيئة مناسبة لتشغيل العمالة القطرية الجديدة وجذب جزء من العمالة القطرية التي تعمل حاليا في القطاع الحكومي لتخفيف الضغط على هذا القطاع ومحاربة البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الحكومي.

د. متولي:

دعوة المواطنين لإبداء آرائهم في الاستبيان

□ د. مختار متولي

وناشد الدكتور متولي المواطنين والمواطنات التعاون من أجل اتمام الدراسة من خلال ملء استمارات الاستبيان المتوافرة بالمركز والاتصال عن طريق هاتف المركز رقم ٤٨٥١٥٦٠ في أوقات الدوام أملا في سرعة انجاز الدراسة، وتشمل استمارات الاستبيان استمارة خاصة بالمواطنات حيث يتم طرح ٣٥ سؤالا عليهن حول مجال العمل ومدة الخدمة ومدة التعطل عن العمل وما اذا كانت هناك فرص للبحث عن عمل وهل تحصل المواطنة على اعانة خلال فترة البطالة والمبلغ المقترح لاعانة البطالة وأسباب عدم البحث عن العمل وغير ذلك من الأسئلة.

كما يتضمن الاستبيان الخاص بالمواطنين ٣٣ سؤالا عن مجال العمل والبطالة ومجالات البحث عن العمل وأسباب العزوف عن العمل في القطاع الخاص وأسباب رفض المواطن لبعض نشاطات العمل والجهات التي يفضل المواطن الالتحاق بوظيفة بها كما تعرض الدراسة مجموعة من الوظائف التي تستطلع رأي المواطنين عن امكانية قبولهم بها كما تتضمن الدراسة استبيانا خاصا بأرباب العمل عن تاريخ بدء الشركة في العمل ورأس مال الشركة وملكيتها ونوع النشاط الذي تقوم به وعدد الموظفين وجنسياتهم وأسباب تفضيل العمالة الأجنبية على الوطنية، وأكد د.متولي ان من أهم أهداف الدراسة معرفة المتغيرات التي تكمن وراء احجام أغلبية النساء القطريات عن الالتحاق بسوق العمل مما يجعل الاقتصاد القطري عاجزا عن تحقيق الاستخدام الأمثل لطاقاته البشرية ويدفعه الى الاستعانة بمتعاقدين يشكل ضغطا على ميزان المدفوعات القطري الذي يعاني من عجز لسنوات طويلة. كما تهدف الدراسة الى تحديد العلاقة بين الأجور والانتاجية والوقوف على الأسباب الحقيقية لتفاوت الأجور وتحديد العلاقة بين الأجور والأسعار.

وتستخدم الدراسة أحدث الأساليب الاحصائية المتقدمة لتحديد امكانية احلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية وتجيء الدراسة ضمن أنشطة المركز الوطني للأبحاث الاقتصادية التي تتم عن طريق اخصائيات علمية من كلية الادارة والاقتصاد.